في الاحتجاج به وان كان دونه ومشابه له في انقسامه الى مراتب بعضها
فوق بعض وبكثرة طرقه يصحح وانما يحكم له بالصحة عند تعدد الطرق لان
الصورة المجموعة قوة تجبر القدر الذي قصر به ضبط راوي الحسن عن راوي الصحيح
ومن ثم تطلق الصحة على الاسناد الذي يكون حسنا لذاته لو تفرد اذا
تعدد وحيث يتفرد الوصف فان جمعا اي صحيح والحسن في وصف واحد كقول
الترمذي وغيره حديث حسن صحيح فللتردد الحاصل من المجتهد في الناقل هل اجتمعت
فيه شروط الصحة او قصر عنها وهذا حيث يحصل منه التفرد بتلك الرواية و
عرف بهذا جواب من استشكل الجمع بين الوصفين فقال الحسن قاصر عن صحيح ففي
الجمع بين الوصفين اثبات لذلك القصور ونفيه ومحصل الجواب ان تردد
ائمة الحديث في ناقله اقتضى للمجتهد ان لا يصفه باحد الوصفين فيقال
فيه حسن باعتبار وصفه عند قوم صحيح باعتبار وصفه عند قوم وغاية
ما فيه انه حذف منه حرف التردد لان حقه ان يقول حسن او صحيح وهذا
كما حذف حرف العطف من الذي بعده وعلى هذا فما قيل فيه حسن صحيح دون
ما قيل فيه صحيح لان الجزم اقوى من التردد وهذا حيث التفرد والا اي اذا لم يحصل
التفرد فاطلاق الوصفين معا على الحديث يكون باعتبار اسنادين احدهما
صحيح والاخر حسن وعلى هذا فما قيل فيه حسن صحيح فوق ما قيل فيه صحيح فقط اذا كان
فردا لان كثرة الطرق تقوى فان قيل قد صرح الترمذي بان شرط الحسن ان يروى
من غير وجه فكيف يقول في بعض الاحاديث حسن غريب لا نعرفه الا من هذا الوجه فا
لجواب ان الترمذي لم يعرف الحسن مطلقا وانما عرفه بنوع خاص منه وقع في كتابه
وهو ما يقول فيه حسن من غير صفة اخرى وذلك انه يقول في بعض الاحاديث
حسن وفي بعضها صحيح وفي بعضها غريب وفي بعضها حسن صحيح وفي بعضها حسن
غريب وفي بعضها صحيح غريب وفي بعضها حسن صحيح وتعريفه انما وقع على الاول

7

الاول فقط وعبارته ترشد الى ذلك حيث قال في آخر كتابه وما قلنا في كتابنا
وما قولنا كتابنا حديث حسن فانما اردنا به حسن اسناده عندنا كل حديث لا يكون
راويه متهما بكذب ويروى من غير وجه نحو ذلك ولا يكون شاذا فهو عندنا
حديث حسن فعرف بهذا انه انما عرف الذي يقول فيه حسن فقط اما ما يقول فيه حسن
صحيح او حسن غريب او حسن صحيح غريب فلم يعرج على تعريفه كما لم يعرج على تعريف ما
ما يقول فيه صحيح فقط او غريب فقط وكانه ترك ذلك استغناء لشهرته
عند اهل الفن واقتصر على تعريف ما يقول فيه في كتابه حسن فقط اما لغموضه واما
لانه اصطلاح جديد ولذلك قيده بقول عندنا ولم ينسبه الى اهل الحديث
كما فعل الخطابي وبهذا التقرير يندفع كثير من الايرادات التي طال البحث
فيها ولم يسفر وجه توجيهها فلله الحمد على ما الهم وعلم وزيادة راويهما اي الصحيح
والحسن مقبولة ما لم تقع منافية لرواية من هو اوثق ممن لم يذكر تلك الزيادة لا
ن الزيادة اما ان تكون لا تنافي بينها وبين رواية من لم يذكرها فهذه تقبل مطلقا لانها
في حكم الحديث المستقل الذي ينفرد به الثقة ولا يرويه عن شيخه غيره واما ان تكون
منافية بحيث يلزم من قبولها رد الرواية الاخرى فهذه التي يقع الترجيح بينها وبين معا
رضها فيقبل الراجح ويرد المرجوح واشتهر عن جمع من العلماء القول بقبول الزيادة
مطلقا من غير تفصيل ولا يتأتى ذلك على طريق المحدثين الذين يشترطون في الصحيح
ان لا يكون شاذا ثم يفسرون الشذوذ بمخالفة الثقة من هو اوثق منه والعجب
ممن اغفل ذلك منهم مع اعترافه باشتراط انتفاء الشذوذ في حد الحديث الصحيح
وكذا الحسن والمنقول عن ائمة المتقدمين كعبد الرحمن بن مهدي ويحيى
القطان واحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلي بن المديني والبخاري وابي زرعة

Copyright © King Saud University